

جنكيز تشاندار*

انكفاء مشروع الدولة الكردية**

يُعدّ خريف سنة ٢٠١٧ مفصلاً في تاريخ الأكراد في الشرق الأوسط، فالاستفتاء الذي كان يُفترض أن يضع لبنة صلبة في عملية تأسيس الدولة الكردية، غداً وبالأعلى عليهم بعدما فشلت القيادة الكردية ممثلة في مسعود برزاني في إقناع دول الإقليم والمجتمع الدولي بتأييد نتائج الاستفتاء على الاستقلال في إقليم كردستان - العراق، والذي صوّت فيه بنعم ٩٢٪ من أصل ٧٠٪ من مجمل عدد الناخبين المشاركين، كما فشلت في مواجهة القوات العراقية والحشد الشعبي اللذين أعادا السيطرة على مناطق متنازع عليها، وخصوصاً كركوك، بفعل عدم استعداد قسم من الأكراد لمواجهة الحكومة العراقية المركزية بالسلاح، الأمر الذي أطلق اتهامات بـ "الخيانة" في أوساط الأكراد. ومع انقلاب مسار الأمور على غير ما كان متوقعاً، فإن الأكراد شعروا مجدداً بخيانة العالم لهم، وبأنهم لا يزالون منقسمين على أنفسهم، وبأن "لا أصدقاء سوى الجبال". لكن، وعلى الرغم من اندثار حلم الدولة الكردية إلى أجل غير مسمى، فإن عدم حل قضية الأكراد، سواء من خلال تحوّل في طبيعة الأنظمة التي تتقاسم وجودهم، أو من خلال إعطائهم حق إقامة دولة، يعني أن الشرق الأوسط لن يشهد استقراراً مستديماً.

ويعيش نصفهم في تركيا.
يُقدر عدد الأكراد في الشرق الأوسط بنحو ٣٥
إلى ٤٠ مليوناً. وفي تقديري فإن القضية
الكردية ستبقى حيّة إلى أن يحقق الأكراد
تطلعاتهم إلى بناء دولة كردية، أو حتى تشهد
الدول التي يتبعون لها تحولات عميقة يشعرون

عُرِّفَتْ في منتصف تسعينيات القرن
الماضي، وفي مقالتين
متتابعتين، جوهر القضية الكردية بصفتها
مسعى لإقامة دولة لشعب يفتقر إلى كيان
رسمي. فالأكراد يمثلون مجموعة قومية كبيرة
موزعة على أربعة دول في الشرق الأوسط،

* باحث زائر متميز في معهد الدراسات التركية في جامعة ستوكهولم، وخبير بالتاريخ الكردي والشؤون الكردية.

** المقالة خاصة بـ "مجلة الدراسات الفلسطينية"، وهي بالإنجليزية بعنوان:

Kurds in the Middle East: Aspirations, Disappointment, Disunity, Trauma, Instability.

ترجمة: صفاء كنج.

معها بانتفاء الحاجة إلى إقامة دولة مستقلة خاصة بهم؛ وما دامت القضية الكردية حيّة، فإنها ستظل تمثل مصدراً دائماً لعدم الاستقرار والنزاعات في المنطقة.

عاش الأكراد، في حقبة ما بعد الحرب الباردة، وخصوصاً بعد قرن من بقائهم بلا دولة، محبطين ومشذمين ومنقسمين، بشكل لم يشهده الشرق الأوسط.

في العراق بصورة خاصة، وبعد سقوط صدام حسين ونظام حزب البعث، نجحوا بفضل تصميمهم على تحويل العراق إلى دولة فدرالية بحكم الدستور، وإقامة حكومة كردستان الإقليمية وعاصمتها أربيل. شغل الأكراد مناصب حساسة في بغداد، وأصبح زعيم الاتحاد الوطني الكردستاني جلال طالباني (١٩٣٣ - ٢٠١٧)، الذي تُوفي في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ في برلين، أول رئيس كردي للعراق.

في تركيا حيث استمر التنكر للهوية الكردية لعدة عقود، بدأ الأكراد حركة تمرد في سنة ١٩٨٤ بقيادة حزب العمال الكردستاني، مثلت تحدياً قوياً للدولة التقليدية المركزية التركية، ومشكلة دائمة لثاني أقوى جيش في حلف شمال الأطلسي. فقد نشط حزب العمال الكردستاني داخل تركيا وخارجها من المناطق الكردية المجاورة في شمال العراق، وفي شمال سورية، وحتى إلى حد ما من داخل إيران. وبعد أكثر من ثلاثين عاماً من الصراع المسلح، لم ينجح الجيش التركي في القضاء على حركة التمرد.

علاوة على ذلك، نجحت الأحزاب السياسية المشروعة المؤيدة لحزب العمال الكردستاني في تركيا (PKK)، في الفوز في الانتخابات البلدية بأكثر من ١٠٠ بلدية، وتخطت في الانتخابات التشريعية في حزيران/يونيو سنة ٢٠١٥، عتبة الـ ١٠٪ الضرورية لدخول البرلمان، وباتت تشغل فيه ٨٠ مقعداً.

أما في سورية، فقد تمكّن مؤيدو حزب العمال الكردستاني من السيطرة على أكثر من ٣٠٪ من مناطق شرق وشمال شرق البلد بصورة خاصة،

ونجحوا في الحصول على مساعدات من الولايات المتحدة الأميركية في حربهم ضد تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" وقدموا الدليل على مرونتهم السياسية، عبر إقامة علاقات جيدة مع روسيا أيضاً. وسار حزب الاتحاد الديمقراطي (PYD) الذي يمثل القوة الرئيسية في المناطق ذات الأغلبية الكردية في سورية وجناحه العسكري "وحدات حماية الشعب" (YPG)، على خطى قائد حزب العمال

الكردستاني عبد الله أوجلان في إقامة كيان ديمقراطي يتمتع بالحكم الذاتي بدلاً من الانفصال. فأوجلان تأثر بالفكر الأميركي الفوضوي موراي بوكتشين، وتبنّى ما سمّاه "الحكم الذاتي الديمقراطي" بصفته نموذجاً للحكم الذاتي الكردي ضمن السياق الإقليمي الأوسع لـ "الكونفدرالية الديمقراطية". وكان هذا هو الحل الذي عرضّه للمشكلة مع الدول حيث تتواجد أقليات كردية كبيرة الحجم.

وكان متوقعاً أن ينتقل تأثير بروز الدور الكردي على عدة مستويات في الدول الإقليمية الثلاث، تركيا والعراق وسورية، إلى إختهم أكراد إيران الذين باتوا بالتدريج يتطلعون إلى الإنجازات التي حققها أكراد تلك الدول. وهكذا، بات الأكراد في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، يشكلون قوة جديدة يُحسب لها حساب في الشرق الأوسط. فقد برزت الأقلية القومية التي كانت محرومة في القرن الماضي لتصبح طرفاً جديداً مؤثراً في المسرح السياسي الشرق الأوسطي، وساد الاعتقاد على نطاق واسع، بأن اللحظة حانت كي ينال الأكراد ما يصبون إليه.

ظل ذلك سائداً حتى خريف سنة ٢٠١٧. فالأكراد لم يكونوا يوماً أقرب إلى بناء دولة في العراق ممّا كانوا عليه في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، عندما أيد الاستقلال ٩٢٪ من أصل ٧٠٪ من مجمل عدد الناخبين المشاركين في الاستفتاء الذي نظّمته حكومة إقليم كردستان العراق بقيادة مسعود بارزاني. لقد ساد الاعتقاد على

الماضيين بعد أن كلف الأكراد كثيراً من المصائب التي حلت بهم.

معاناة تاريخية

لقد بدأت معاناة الأكراد في نهاية الحرب العالمية الأولى التي أنهت الاستقرار السياسي النسبي والوحدة الإدارية والأنماط التي كانت تدير عليها الأنشطة الاقتصادية والتجارية منذ مئات الأعوام في الشرق الأوسط، وتم الاتفاق على تقسيم أراضي السلطنة العثمانية في الشرق الأوسط بموجب اتفاقية سايكس - بيكو السرية في سنة ١٩١٩ بين الدولتين المنتصرتين في الحرب، بريطانيا وفرنسا. وفي نهاية المطاف، كرّس مؤتمر باريس لسنة ١٩١٩ تقسيم الشرق الأوسط بين القوتين الغربيتين: حصلت فرنسا على الشرق الأدنى، وبريطانيا على بلاد ما بين النهرين.

لم يؤدّ تقسيم أراضي السلطنة العثمانية في منطقة ما بين النهرين (وكذلك في الشرق الأدنى إلى حد ما) إلى تقسيم الأكراد فقط، بل إلى شردمتهم أيضاً، وجعلهم "أكبر قومية بلا وطن في العالم"، مثلما سيظلون يوصفون لعدة أعوام لاحقة.

وكان من الطبيعي أن يشعر الأكراد بالاستياء لمثل هذه النتيجة، فنشأت حركات احتجاج في بلدانهم الجديدة، ولا سيما في العراق وتركيا، وصار يُنظر إلى الأكراد بعد نهاية الحرب العالمية الأولى، على أنهم مصدر لعدم الاستقرار في كل من الدول التي أرغموا على أن يصبحوا تابعين لها. ويات الأكراد يُعتبرون، في نظر النخب الحاكمة في الدول المشكلة حديثاً، أو بالنسبة إلى أغلبية السكان من غير الأكراد، حجارة شطرنج تتحكم فيها القوى العظمى لإضعاف المؤسسات الحديثة الضعيفة. لقد نظر إليهم الأتراك والعرب والفرس، جميعاً، بازدراء، أما الأكراد فشعروا بخيانة الدول العظمى لهم. لقد كانت بريطانيا في أعقاب الحرب العالمية

نطاق واسع بأن مسعود بارزاني سيحقق ما عجز عنه والده الملا مصطفى بارزاني، رافع لواء القضية الكردية في القرن العشرين، وسيقود الأكراد إلى إقامة أول دولة مستقلة قابلة للحياة. ومع ذلك، انقلب مسار الأمور على غير ما كان متوقفاً في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، بفعل تطورات سيمتد تأثيرها لفترة طويلة ليشمل جميع الأكراد، وليس أكراد العراق فقط. لقد خسر الأكراد معظم ما كسبوه في العراق بين سنتي ١٩٩١ (نهاية حرب الخليج) و٢٠١٤ (عندما سيطروا على جميع الأراضي التي ادعوا أحقيتهم فيها وتنازعوها عليها مع الحكومة العراقية بما في ذلك محافظة كركوك عندما انهارت القوات العراقية أمام تقدم "داعش"). فضلاً عن خسارة تلك الأراضي ونصف الإنتاج النفطي الذي كانت تؤمنه حقول كركوك لحكومة كردستان العراق، فقد خسروا مدينة كركوك التي سماها الإعلام الغربي "قدس الأكراد".

والحقيقة أن الأمر لم يكن أكثر من عبارة اخترعها جلال طالباني الذي كان بارعاً في استخدام جمل رنانة تلقى استجابة في أوساط الغرب. لقد كان يطيب لي أن أشاكس "مام جلال" (أي العم جلال، كما كان يناديه كل من عرفوه جيداً) بأن أقول له إنه لا يوجد في كركوك ما هو روعي أو مركزي يجعل من الممكن تشبيهها بالقدس مهد الديانات التوحيدية الثلاث، باستثناء الذهب الأسود في جوفها، أو النفط. ومن دون نفط كركوك، لا يملك الأكراد ثروة اقتصادية يمكنهم الاعتماد عليها لبناء دولتهم المستقلة. ونتيجة ذلك، وخصوصاً عقب خسارتهم كركوك، ربما بات حلم الأكراد بالاستقلال مرحلاً إلى أجل غير مسمى. والأهم من هذا كله، هو الصدمة التي شعر بها كل كردي سواء أكان يعيش في الشرق الأوسط أم في الشتات، ولا سيما في أوروبا، بعد الإخفاق الذي مُني به أكراد العراق. لقد كشفت هذه الصدمة مجدداً التشردم الكردي المستعصي، والذي كان يُعتقد أنه انتهى تقريباً خلال العقدين

الأولى، وكذلك في سنتي ١٩٧٥ و١٩٩١، والآن الولايات المتحدة الأميركية في سنة ٢٠١٧، وراء شعورهم بالغدر. وهكذا باتت عبارة أن "لا أصدقاء للأكراد سوى الجبال" قولاً شائعاً يتناقلونه منذ عقود ليتحول إلى قناعة راسخة، على الرغم من عدم توفر أساس يبررها. في حقبة ما بعد الحرب العالمية الأولى، نشأت حالة من رفض قبول الآخر بين العرب والأكراد من جهة، والأترك والأكراد من جهة ثانية، وبالتالي بدأت معاناة الأكراد جزاء الحرمان. لقد كانوا في الأصل مقسمين بين السلطنة العثمانية وإيران، وعندما تغيرت خريطة أوروبا والشرق الأوسط عقب الحرب العالمية الأولى، قُسموا على أربع دول هي تركيا وإيران والعراق وسورية. وفي تركيا كمال أتاتورك، الأكثر تقدماً وحادثة بين تلك الدول الأربع، وبعد القمع الوحشي لأول حركة عصيان كردية في سنة ١٩٢٥، بات كل ما يشير إلى القومية الكردية محظوراً. وذهب إنكار الأكراد إلى حد تسميتهم "أترك الجبال"، وهو ما استمر إلى وقت قريب.

إن الدور الذي قامت به السياسات الاستعمارية (colonial) وما بعد الاستعمارية (post-colonial) للقوى الأجنبية والإقليمية في محنة الأكراد، لن يكفي بمفرده لشرح تشرذم الأكراد. إذ أدت الطبيعة الجغرافية لكردستان، والخصائص الاجتماعية للأكراد أيضاً، دوراً هائلاً في تقسيمهم. فكردستان هي منطقة جغرافية لم يسبق أن تم ترسيم حدودها بصورة واضحة غير متنازع عليها على مر التاريخ، ومع ذلك، وأياً تكن كردستان، فهي أساساً منطقة شرق أوسطية تغطيها الجبال الوعرة والعالية ذات الأخاديد والأودية العميقة. ويضاف إلى هذه التضاريس المستعصية التي تجعل من الصعب قيام حكم مركزي يبسط سلطاته انطلاقاً من مركز سياسي واحد، الطابع العشائري الغالب على المجتمع الكردي تقليدياً. فالذهنية العشائرية المتأصلة تؤدي دوراً كبيراً في

الانقسام الذي يعانيه الأكراد عامة. وقد سهّل انقسامهم على الفاعلين الإقليميين ومراكز القوى الدولية تطبيق سياسة "فرق تسد" عليهم خدمة لمصالح تلك القوى والمراكز على حساب مصلحة الأكراد. إن هذه الانقسامات الكردية، كانت على الدوام، ولا تزال، عصيّة على الحل.

يطرح جوست هيلترمان، خبير الشرق الأوسط لدى "المجموعة الدولية للأزمات"، في مقالته عن الآثار الوخيمة لخسائر الأكراد الأخيرة في العراق، سؤالاً مشروعاً هو: "ماذا لو أن القوى الاستعمارية سمحت للأكراد بإقامة دولة في عشرينيات القرن العشرين؟"، ففي هذه المقالة التي عنوانها: "لقد عاد الأكراد إلى حيث بدأوا"، كتب ما يلي:

إن الإحباط الافتراضي الذي شعر به الأكراد تالياً كان وسيبقى مرتفعاً، مثلما ظل الإحباط الذي لا يزال العرب يشعرون به منذ أكثر من قرن بسبب إعادة تشكيل العالم العربي. وهذا لأن ما فكرت فرنسا وبريطانيا في تخصيصه لقيام كردستان مستقلة كان مساحة تشمل أقل كثيراً من المناطق التي يسكنها الأكراد. كانت الدولة الكردية ستمزق إرباً، ومثل العرب سيظل الأكراد يصبون على امتداد أجيال لإعادة توحيدها. وحتى إن حصل الأكراد على دولة اليوم، فإن ذاك الشعور سيظل حاداً.

هذا ما كانت ستكون عليه الحال على الأرجح، وهذا على العموم، تقويم دقيق للوضع. ومع هذا، يمكن أن يفهم شعور الجيل الجديد من الأكراد بالانتماء أكثر إلى وطنهم كردستان، من الناحية النظرية على الأقل، ويمكن لهذا أن يمثل ديناميكية جديدة لولادة حركة كردية شاملة في أعقاب صدمة كردستان العراق في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧.

التغييرات على خريطة أوروبا والشرق الأوسط بصورة متوازنة، وبالتالي كان الأمر نفسه متوقفاً، لكن الخطأ الذي وقع فيه بارزاني (فضلاً عن التعنت التركي والإيراني، وعدم اكتراث الغرب، وخيانة الأكراد، أي تلك العوامل مجتمعة)، حطم هذه الآمال. بعد سقوط جمهورية مهاباد الكردية القصيرة الأجل في إيران في سنة ١٩٤٦، انتقل مركز الحركة القومية الكردية إلى العراق. وفي سنة ١٩٦١، وفي ظل القائد العسكري لجمهورية مهاباد الكردية، الملا مصطفى بارزاني، انتفض أكراد العراق ضد نظام بغداد، ومنذ تلك السنة، أقامت إسرائيل علاقات مع الحركة القومية الكردية في العراق.

العامل الإسرائيلي

لقد ساهم دعم إسرائيل الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة بارزاني، في توسيع الهوة بين العرب والمطالب القومية الكردية، وبات يُنظر إلى النضال الكردي، وإن كان يتمتع ببعض الشرعية، من منظور معاداة إسرائيل للعرب. لقد تم ربطه بصورة متزايدة بالمصالح الإسرائيلية في المنطقة. وأياً تكن حقيقة جوهر العلاقة، فإنه قد يكون مجانباً للصواب الافتراض أن الأكراد هم على الدوام، حلفاء إسرائيل الطبيعيين في المنطقة، بل يجب عدم التغاضي عن واقع أن حركتين كرديتين رئيسيتين كان لديهما علاقات قوية مع الحركات الفلسطينية، ونمتا في بيئة سياسية وثقافية عربية. فقد أقام جلال طالباني، زعيم الاتحاد الوطني الكردستاني وأول رئيس عراقي بعد فترة صدام حسين، علاقات قوية مع الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين التي أسسها جورج حبش، وعاش أعواماً في سورية وفي بيروت، ونشأ سياسياً في بيئة سياسية وثقافية موالية للفلسطينيين في سورية وفي لبنان.

كردستان الكبرى مجدداً

الجيل الجديد من الشباب الكرد المتأثر بحركة التمرد الكردي في تركيا، والمدفوع بالنجاحات التي حققها حزب الاتحاد الديمقراطي في سورية فيما يسمونه "النظام الاتحادي الديمقراطي" في شمال سورية، يرى كردستان ترتسم من جديد. ويطلق هؤلاء الأكراد الذين تتزايد أعدادهم على شمال سورية اسم "روج آفا" وتعني بالكردية "الغرب"، وعلى شمال العراق اسم "باشور" ويعني الجنوب، أما جنوب شرق وشرق تركيا فتسمى "باكور"، بينما يُطلق على غرب إيران اسم "روجيلات" ومعناها الشرق. إن كثيرين من أبناء الجيل الجديد لا يستخدمون مفهوم كردستان في أحاديثهم اليومية. فالاتجاهات الجغرافية التي يستخدمونها تشير إلى مختلف أجزاء كردستان، فبدلاً من استخدام سورية والعراق وتركيا وإيران في كلامهم، فإنهم يقولون: "روج آفا"، و"باشور"، و"باكور"، و"روجيلات".

ولن يشعر هؤلاء الشباب على الأرجح بالرضا إذا ما ضمت دولة كردية مستقلة أجزاء من كردستان فقط، مثلما كانت ستكون عليه الحال لو أن حسابات مسعود بارزاني لم تعرف نهاية مأسوية بالنسبة إلى الأكراد. ففداحة الخطأ الذي وقع فيه مسعود بارزاني تكمن في أنه أحبط آمال الأكراد في إدخال تعديلات حدودية طال انتظارها في الشرق الأوسط في أعقاب انتهاء الحرب الباردة.

لقد رُسمت حدود المنطقة في أعقاب الحرب العالمية الأولى، وبعد قرون من الحكم العثماني، ولم تُصَف سوى دولة إسرائيل إلى خريطة المنطقة بعد الحرب العالمية الثانية. ثم انتهت الحرب الباردة بانتهاء الاتحاد السوفياتي والكتلة السوفياتية في أوروبا الشرقية وتفكك يوغوسلافيا، فبرزت خريطة أوروبية جديدة: وقد جرى توقع الأمر نفسه في الشرق الأوسط، ولا سيما بين الأكراد. ففي القرن العشرين، جرت

يكثرثون لفلسطين... إن كردستان المستقلة (إذا أقيمت)، ستكون قاعدة للعمليات الإسرائيلية ضد إيران، من خلال أكراد إيران".

لهذا السبب، من الطبيعي أن تفعل إيران كل ما في وسعها لمنع قيام دولة كردية بجوارها. فضلاً عن ذلك، بينما ينظر الإيرانيون إلى الأكراد بصفتهم مكوناً طبيعياً من مكونات بلدهم، فإن قيام كردستان مستقلة يطرح تهديداً وجودياً لهم. وليس قيام كيان كردي مؤيد للاستقلال في الجوار سوى عامل مشجع على إحياء تطلعات مماثلة لدى أكراد إيران. وعند هذه النقطة، تلتقي مصالح ومخاوف إيران وتركيا.

لقد أصبح إقليم كردستان العراق نقطة دخول تركيا في المعادلة العراقية في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. فتطور العلاقات السياسية، وخصوصاً الاقتصادية وحتى الشخصية (ولا سيما بين عائلتي أردوغان وبارزاني)، جعل مسعود بارزاني يضع بيضه كله تقريباً في سلة تركيا. لقد أخطأ في اعتقاده أن تركيا لن تتخذ موقفاً معادياً من رهانه على استقلال كردستان العراق، لأنه لم يكن قادراً على تقدير قوة التيار القومي الجديد في هيكلية السلطة الجديدة في تركيا؛ هذه الهيكلية التي تتكون من ثلاثة تيارات قومية مختلفة: رجب

طيب أردوغان في موقعه المحوري بصفته مسلماً قومياً متحالفاً مع جماعة الاتحاد والترقي الجديدة المهيمنة على المؤسسة الأمنية؛ "الدولة العميقة" التركية؛ حزب العمل القومي المغالي في توجهه القومي بزعامة دولت بهشلي، كمتكون آخر في "الدولة العميقة" التركية. وتمثل العداوة للتطلعات القومية الكردية

الرابط الرئيسي بين هذه المكونات الثلاثة، فتجمع ما بينها وتجعل من كل منها جزءاً من تشكيلة القوى الجديدة في تركيا بعد النزاع الحاد على السلطة بين تيارَي الإسلام السنّي التركي، وهما حركة فتح الله غولن، وحزب العدالة والتنمية بزعامة أردوغان.

إن المعاداة لكل ما هو كردي أو على صلة

وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن حزب العمال الكردستاني في تركيا، وهو أساساً حركة شبه ماركسية مثل حركة طالباني، أقام علاقات مماثلة، وكان أكثر تأثراً بالمنظمات الفلسطينية. لقد أقام زعيمه عبد الله أوجلان في البدء علاقات مع الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، ثم مع حركة "فتح". وكان لحزب العمال الكردستاني قواعد تدريب ومقار عسكرية في لبنان على امتداد ١٥ عاماً، وعاش أوجلان قرابة ٢٠ عاماً في سورية. ولذلك، فإن أي نظرة إلى الحركات الكردية المناضلة بصفتها لاعباً إقليمياً مقرباً من إسرائيل فقط، ستكون نظرة مشوهة.

وعلى الرغم من هذه الحقائق، فإن تأييد إسرائيل للرهان الكردي الأخير على نيل الاستقلال في العراق، أدى دوراً حاسماً في المصيبة التي مُني بها الأكراد. وفي هذا السياق، أصدر معهد الشؤون الدولية (Istituto Affari Internazionali) الإيطالي، وهو مركز أبحاث غير ربحي يحظى بتقدير، تقريراً بعنوان: "العامل الإسرائيلي ومسعى أكراد العراق من أجل الاستقلال"، تضمّن معلومات مهمة في المقطع التالي:

إن إقامة دولة كردية مستقلة في شمال العراق، من وجهة النظر الإسرائيلية، تساعد في تخفيف التهديدات الإقليمية، وتشكّل عازلاً أمام النفوذ الإيراني، وتعزّل مخطط إيران لإقامة "الهلل الشيعي" الذي يربط إيران بالعراق وسورية وحزب الله في لبنان [...] .

ويستشهد التقرير بكينيث بولوك، المحلل السابق لدى وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية (CIA)، والمسؤول في مجلس الأمن القومي الأميركي، والذي قال: "إن إسرائيل متلهفة لإقامة علاقات صداقة في المنطقة، والأكراد بصورة عامة يريدون أن يكونوا أصدقاء، ولا

نشرتها مؤسسة "بروجكت سنديكيت" (Project Syndicate) في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر. وطرح أفينيري حجة أخلاقية بقوله: "يتفق اليوم الجميع تقريباً على أن الشعب الفلسطيني يستحق أن تكون له دولة، وأنهم يجب ألا يعيشوا تحت حكم إسرائيل"، ثم تابع:

إن تقرير المصير القومي هو حق عالمي يجب عدم إنكاره على شعوب تعاني في ظل أنظمة مضطهدة غير ديمقراطية. وهذه الحجج التي تنطبق بحق على الفلسطينيين يجب أن تنطبق بالمثل على الأكراد.

ومع هذا، فإن الموقف الأخلاقي في سنة ٢٠١٧ لم يتمكن من التغلب على الواقعية السياسية (realpolitik) في الشرق الأوسط، وتطلعات الأكراد الاستقلالية بعد تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، باتت مؤجلة على الأقل لجيل آخر إن لم يكن أكثر. واللافت في الأمر أن الزعماء الثلاثة الرئيسيين الذين كان يمكن للأكراد الالتفاف حولهم طوال نصف قرن ما عادوا موجودين: جلال طالباني توفي؛ عبد الله أوجلان مسجون مدى الحياة في سجن تركي ولا أحد يسمع عنه شيئاً؛ مسعود بارزاني لحق به العار كقائد سياسي.

وعلى الرغم من هذا كله، يبقى الأكراد مجتمعاً قومياً كبيراً فوق مساحة شاسعة من الأرض في الشرق الأوسط، وقد يبقون عامل عدم استقرار إذا لم تُلبَّ تطلعاتهم المشروعة. وفي المقابل، يمكنهم بالمثل أن يضطلعوا بدور فاعل في رسم مستقبل الشرق الأوسط. فهم لا يمكنهم أن يضمحلوا ولن يتلاشوا، بل سيبقون في الشرق الأوسط حيث وُجدوا منذ آلاف السنين. ■

بالقومية الكردية، هي القاسم الأدنى المشترك بين الثلاثة، وهي بمثابة الغراء الذي يجعلها تلتصق ببعضها في نزاعها الحاد على السلطة مع حركة الداغية غولن، وهي حركة أخرى قومية سنية إسلامية تحدت سلطة أردوغان وحلفائه. ولا شك في أن منظومة السلطة التركية هذه لا يمكنها أن تسمح بقيام دولة كردية مستقلة في شمال العراق على الرغم من علاقة "السيد بخادمه" القائمة بين أردوغان وبارزاني، وذلك، في المقام الأول، لأنها ستهدد تشكيلة القوى القومية الجديدة في داخل تركيا، وبالتالي قد تضعفها؛ وثانياً، وهو الأهم، أن استقلال الأكراد أينما حلَّ - بغض النظر عن كونه تحت زعامة بارزاني المعادي لحزب العمال الكردستاني - يُنظر إليه من طرف الدولة التركية كتهديد استراتيجي لوحدة أراضي تركيا وسلامتها. وفي غياب موافقة إحدى القوتين الإقليميتين، إيران أو تركيا، على الأقل، أو قوة عظمى عالمية، مثل الولايات المتحدة، فإن أي دولة كردية مستقلة لن يُكتب لها البقاء ما دام إقليم كردستان العراق لا يملك منفذاً على البحر. لقد مثل الحلف الضمني لوأد استقلال كردستان بين أنقرة وطهران وبغداد تكراراً لميثاق سعد آباد في سنة ١٩٣٧، والذي جمع الدول الثلاث بهدف الحفاظ على سلامة حدودها من أي انتهاك.

لقد أثبت التطور المأسوي لأحداث تشرين الأول/أكتوبر أن لا النظام الدولي ولا النظام الإقليمي مستعدان لاستيعاب وقبول كيان كردي مستقل في الشرق الأوسط. وهنا تكمن المفارقة: فتطلعات الأكراد إلى إقامة دولة تلتقي مع تطلعات الفلسطينيين إلى ذلك. وقد أكد الباحث الإسرائيلي شلومو أفينيري الترابط بينهما في مقالة بعنوان: "مثل الفلسطينيين، يستحق الأكراد أن تكون لهم دولة"،